

الفساد والإرهاب وجهان لعملة واحدة حيث كلاهما يشترط وجود الآخر.. فغياب الفساد يعني انعدام الإرهاب.. والنعاد الإرهاب يعني غياباً للفساد.. أما كيف فالإجابة تطول وتغل ونحن هنا لن نتطرق لكل التفاصيل الدالية لهذا الربط وسنعطي عموماً لأن البقية يمكن أن يواجها أي واحد منا يوماً.

ولهذه الشراكة والتكامل بين قطبي هذه المعادلة – الفساد والإرهاب – توضح مباشر وغير مباشر.. ويكفي أن نقول أن الفساد يؤدي إلى القنوط واليأس والإحباط من خلال ما يخلقه من ظروف اجتماعية اقتصادية تعيق مشاكل البطالة والفقر.. وهنا تكمن القوة فعل ما تحدثنا عنه سابقاً مولد للإرهاب.. على سبيل المثال لا الحصر ارتفاع الأسعار التي تفاجأ بها الناس أخيراً تحرك مجلس الوزراء واتخذ قرارات وهو دائماً يتخذ مثل هذه القرارات ولخفيافتنا عنها ما هي آلية التطبيق لإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦ لأنه في حالة عدم تحقيق مثل هذه القرارات تكون أمام فساد مركب.. وما يضاف لتوكتها أزاء ما طرحناه حول عملية التطبيق هو العلاقة السببية بين من يصدرون القرارات والمعتين بها والمستهدفين فيها.. والحقاية لا تحتاج توضيحاً أكثر منا هو واضح.. ويبقى الأمل حتى لا يضيع بين العيش في أن يثوب هؤلاء أي رشدهم خاصة وأننا نلمس جدياً من قبل القيادة السياسية تجاه محاربة الفساد والمفسدين.. ونحن نعرف أن امكانية مواجهة الفساد تماثل

العقد ١٣٣٢  
الأثنين ٢٩ يناير ٢٠٠٧

## الفساد والإرهاب!!

في نطاق القدره التي لابد ان يكون لها نتاج ملموسة في المساعده والحماسيه وانزال العقاب بفاسين من العيار الثقيل حتى يرتد البقيع.



احمد ناصر الشريف

والامر لا يحتاج أكثر من تفعيل القوانين وتوظيف امكانية الدولة الفعّالة والامنيه حتى تصل إلى المطلوب ويبدء وسائل الاعلام فتح ملفات الفساد ايرداً فعلاً مكالفة هاتين الظاهرتين -الفساد والإرهاب- خاصة أن الإرادة من قيادة الوطن العليا ممثلة بفخامة الرئيس على عبدالله صالح متوافرة.. ولكن على ما يبدو أن الظاهرة قد تغلغت كثيراً بحيث أن الإرادة لم تعد تكفي ما لم تكن مرتبطة بخطوات وإجراءات عملية صارمة وحاسمة وموجهة بحيث يشعر الجميع ألا احداً يأ كان يمانى عن نزاع القانون الطويل فلا حسانة لفاقد، ولل قضاء الكلمة الفصل..

ويبقى القول أن الدولة قادرة أن تلغع الكثير بهذا الاتجاه ولكن للفوضى السياسية احزباً وتنظيمات في السلطة والمعارضة.. وكذا منظمات المجتمع المدني والجمع بشكل عام دوراً اساسياً في هذا الجانب فالجواب قد ادى إلى توتر العلاقات القضاء على افه الفساد لا اذ اساس كل مشاكنا وعامل الاعالة امام اي توجه حقيقي للبناء والتنمية والاستمرار.. وبمكافحة الفساد تكون فعلاً قد كافحتا البطالة والفقر ولن نتاج عندها أي وقت طويل لتجاوز ازماتنا الاقتصادية والتنموية وتحقيق الإندهار والتقدم والتطور المنشود.

## مجانيين الشوارع.. من يضبطهم؟!

اللاحظ في الآونة الأخيرة تشدد أكثر من مجنون في شوارع عدة، يتجولون بحرية تامة دونما رادع او راجع يضبطهم لما يسببون من قلق وفرع للناس خصوصاً (النساء).. فالحجج كونهم عندما يشاهد

امرأة سرعان ما يتقرّب منها ويقض عليها الكولش القترس.. ما دفعني لطرح هذا الموضوع ما رأيته يام عيني في إحدى زقة باب السبع أثناء مروري بعد صلاة العصر وأثناء خروج النساء.. للتحفرطة، فبعدما كنت ماراً سمعت صوت امرأة تستغيث وتصرخ بأعلى صوتها يا غارتها.. يا دولتها.. يا ناس اقنتوني.. عندها هب مجموعة من التاس الموجودين وانهاؤا عليه بالضرب حتى ابدوه عنها، وقد أصيبت المرأة بحالة فرع ورشة في جسها جراء الموقف الفجع الذي تعرضت له. نحن بدوننا نتساءل أين الجهة المعنية بانتشال هذه الشريفة ووضعهم في أماكن مخصصة لهم حماية لهم من التسكع في الشوارع وحماية لأعراض المواطنين من هؤلاء الذين أصبحوا يرهسون الناس، هناك أيضاً مجموعة يطلق عليهم بالمرضى الشفانين.. هؤلاء رغم عدم مضايقتهم للناس إلا أن بقاھم في تلك الشوارع وبذلك المنظر السيئ يعكس ظاهرة سلبية على

مجتمعتنا لذا يجب على الجهات المعنية أن تعمل على انتشالهم وإدخالهم في الأقسام المخصصة للمرضى الشفانين لأن البعض يشك في بقاء هؤلاء في الشوارع ويسمونهم به (النمس) مع أن السيات لأن زمان المبادئ والتصتت ولي وإلى غير رجعة. نحن الآن تعيش عهداً جديداً، عهد الديمقراطية والحرية، وحرية الرأي والرأي الآخر لم يعد هناك مجال لتكبيم الأقواف. وعموداً على بدء أقول ان الجانب قد رفع عنهم القلم، فإذا ارتكب مجنون أي خطأ فهو بعيد عن المسالمة عملاً بقول الرسول (رفع القلم عن ثلاثة المجنون حتى يشفي، والنائم حتى يستيقظ، والصبي حتى يطم)۔

وحالياً لم يعد المرء يفرق بين المجنون (الفح) والمجنون (المقلد) لكثرة الجانبين المتشردين.. فعلى الجهات المعنية أن تسارع بضمبط هؤلاء حتى يكون الناس في سمانن على أسوأهم وأعراضهم.. وحتى لايتخذ البعض من الجنان وسيلة لتحقيق مآربه الشخصية تحت مبرر «مجنون»!!.

monday  
29 Jun. 2007

## تنظيم حياة وحمل السلاح

■ يبدو من كلمة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح التي القاها في اختتام مؤتمر قادة وزارة الداخلية، والتي دعا فيها مجدداً الى الاسراع في إقرار مشروع قانون تنظيم حمل وحيازة السلاح- يبدو ان القيادة السياسية عازمة على

المضي قدماً في استكمال بناء الدولة القانونية التي تمتلك حق احتكار استخدام القوة المشروعة.. إذ ان الدولة الحديثة لا يمكنها أن تقوم بمهامها إلا اذا كانت تمتلك ذلك الحق ضمن حدودها الدولية وتتسع باعترااف وأصح بهسا على المستويين الوطني والدولي. الدولة الحديثة دولة يتفق حرسونها الوطنية على تحديد هويتهم الوطنية، وتكون لهم حكومة تمارس مهام حكمها من داخل الحدود الوطنية، فضلاً عن كون الحكومة منتخبة ومسئولة أمام مواطنيها، يحكم الجميع فيها حكماً ومحكومين إلى نظام قانوني موحد لي حد كبير.

هذه الحكومة الوطنية الديمقراطية هي التي تلتها دعاة الحرية منذ اربعينيات القرن الماضي، وهي التي قامت الثورة اليمنية من أجل تحقيقها، وخاضت القوات المسلحة وكل القوى الوطنية الحرب من أجلها طوال سبع سنوات ١٩٦٣م-١٩٦٩م واستمرت الحركة الوطنية المتكاثفة من ضباط وجنود، ومفكرين ومسقبلين، وعلماء وتربويين واعلاميين وغيرهم في اصحاب المهن المتعددة لجانراً ومهندسين واطباء ومعلمين وصناعاً وحرفيين ومزارعين وغيرهم، استمر كل ذلك القوى تناضل في ميادين البناء والادارة والزراعة والصناعة والتجارة، وفي كافة المجالات التشريعية والقضائية والتدنيضية من أجل تحقيق الهداف ومبادئ الثورة اليمنية.

وكان لها ما ارادت خوةً خطوة، فتحققت الوحدة اليمنية والتي شملت اليمنيين في الشمال والجنوب، وتحركت عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بكسر حواجز العزلة الجغرافية التي كانت احدى العقبات العميقة للتلاحم الانساني ولكمالات الاقتصادي والتنمئية الشاملة.. كما ان عجلة التنمية قد تسارعت وخاصة في الجوانب التعليمية والثقافية، وفي مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وكان للخدمات الصحية وللتخطيط الحضري وسلامة وصحة البيئة دورها المميزة في السنوات العشر الماضية، حيث تضاعفت تلك الخدمات وغطت المياه النقية والمجاري عدة مدن واغلب احياء المدن الرئيسية. لقد كان لذلك كله ولغيره من الخدمات كصرف وسفلة الشوارع، واقامة الحدائق والمتنزهات كان لها دور فعال في سبع حياة المواطنين بروح المودة والتشويق بالمساعدة والابستماع واحبابة.. واماننا حكومة وشعباً طویل مولىم العقبات التي لابد ان نحجزها معنا، وافول هذه العقبات التخي عن المظاهر المسلحة في حياتنا العامة والخاصة. فمظهر السلاح على اكتاف المسحين في القاعات المخصصة للافراح والاندراج المرافق للمنتاخ و الختطيط للمسؤولين او لاعضاء مجلسي النواب والشورى يشير الاشمران، ويعطي صورة سيئة وزميفية عن نفس الوقت بلادنا التي تتمتع وبحمد الله، وبفضل جهود المخلصين من رجال القوات المسلحة والامن والشرفي، للكثير من نعم الامن والاستقرار، لذا فإن دعوتنا جميعاً للتكاتف والتعاون في سبيل انهاء تلك المظاهر امر مهم للغاية.

## ماذا سيحدث إذا لم تخرج امريكا من العراق؟!

دجوج مأكفرن - د.وليام بوگ

صبرت مؤخرًا عن مركز دراسات الوحدة العربية الترجمة العربية لكتاب الخروج من العراق.. خطة عملية لانسحاب الأن، مؤلفة الأمريكين «دجوج مأكفرن، ودي.وليام بولك، وهما من الخبراء المخضرمين في السياسة الأمريكية وشركائ أسامين في الحياة السياسية منذ عقود.. وكان مأكفرن مرشح الرئاسة الأمريكية الأسبق ١٩٧٢م»، والكتاب «بيان واضح لبرنامج عمل بشأن مشكلة باغة الخطورة في السياسة الأمريكية الأصلية.. ويقدم المؤلفان حلاً عملياً لمعضلة امريكا في العراق استناداً إلى خبرتهما السياسية العميقة وقدراتها الفكرية بوضع مقدمات صحيحة اوصلتھما إلى استنتاجات سليمة بشأن كيفية الانسحاب.. والاهم بشأن ما يمكن أن تكون النتائج اذا لم يتم هذا الانسحاب.»

إذا لم تنسحب الولايات المتحدة من العراق فالحرب ستستمر.. وهذا يعني أن أكتاف الجنود القتلى وأفراد الجيش المصابين سيستمرن بالتدفق على امريكا، كما أن أعداداً أكبر من الرجال والنساء والأطفال العراقيين سيرجحون أو يقتلون، وأن أعداداً أكبر من حياة العراقيين والأمريكين ستسقط لثلاثي الأمرين، لا بل حتى المزيد من المستلكتا العراقية ستؤول إلى الخراب، ومابع طائلة ستفوق والتي كان يجدر انقلها على نحو آخر لجعل الحياة في العراق وفي امريكا وفي اماكن أخرى أكثر اماناً وأكثر تهنيداً وافضل لهذا:

● إن الفناء على المسار جدير بان يُحدَلْ كل هذا؛ إن العسكريين والديبلوماسيين المنحصرين ورجال الاستخبارات لا يعتقدون أن لدى الولايات المتحدة أي أمل بتحقيق ما داب الرئيس بوش على وعده بالانسحاب.. وكما قال الجنرال وليم اويوم، الرئيس السابق لوكالة الامن القومي، فإنه «ما من زعيم عراقي لديه ما يكفي من السلطة الشرعية للسيطرة على البلاد سيكون مولياً لإمريكا». لذا فإن عدم الانسحاب سيطرقة منتفخة، وعاجلاً، ينطوي على أن الانسحاب في نهاية المطاف سيتم تحت الضغط وباستعمال. فلن يحدث الانسحاب على هذه الشائكة، والتي يمنعها المتفقون «لماذا يالفرار، فإننا ستعمل امريكا تعاني هزيمة جليلة الوضع.. وتناماً كما استغل هذا النمط من «الهزيمة»، استغلالاً شائناً من الشؤون السياسية والسبب في المنحط سواء في امريكا او في غيرها، فإنها ستعمل على تسديم السياسة الأمريكي أكثر فاكثر.. والاهم من هذا أنها ستترك من خلفها مجتمعاً عرقياً غاضباً ومحبطاً، وتتربك اعداداً كبيرة من الجندين لاعمال الإرهابية الملوثين ورموزة الانقسام ضد الولايات المتحدة سواء في العراق او في أرجاء العالم.

إن العراقيين وغيرهم قد يقدمون بدافع اليأس بمعلليات انتحارية

### نصرطه مصطفی

■ عبد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح زيارة رسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة يوم الثلاثاء القادم.

وينظر المشيونيون بكثير من التفاؤل لزيارة رئيسهم المرتقبة لإمارات لعدة اسابيع، اولها طبيعة العلاقات التاريخية العميقة التي تربط البلدين وبعضهما والتي ازدهرت يوماً تلو يوم من الزيارات التي قام بها القادة اليمنيون منذ سبعينيات القرن الماضي لإمارات وما يقرب من ست زيارات قام بها المغفور له -ياثن الله- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان للين بنطريه خلال السبعينات والثمانينات والتي كان أكثر القادة الخليجيين زيارة لليمن، وانتهيا طبيعة العلاقات الشخصية والحميمية التي تربط الرئيس اليمني صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة من قبل توليه الحكم

■ إن عالم اليوم يعيش العصر الرقمي الذي ما فتح يحقق طفرات علمية وتقنية مندلجة ويوتائر المتسارعة التغيير.. فما تحقّق في السنوات العشر الأخيرة من تطور علمي وتقني يوازي كل التقدم الذي اتزنته البشرية منذ كتابة التاريخ حتى الآن.. فقتنية المعلومات، وثورة الاتصالات والانفجار الحفري، وانظمة الحاسوب، والانترنت، والبريد الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية والتقنيات العلمية في الهندسة الوراثية والعلوم الطبية والعلوم الأثرية والقضاء واعماق البحار وغيرها، جميعها صور حدة لهذا التقدم المذهل، والذي يجعلنا نموتقّان بان ثمة تغييرات اكبرى يصعب تخيّل ما سيكون عليه العالم في العقود القليلة القادمة.

الامر الذي يجعلنا مؤثقين كذلك بضرورة الإيمان بحتمية التغيير.. وان من لا يستوعب هذه المتغيرات، ولا يحسن التعامل فإنه يكون قد حكم على نفسه بالتحلل عن مضمار سباق البقاء والتطور والبناء. وإن مجتمعنا العربي الحق باليمن بضرورة وضرورة والأخذ بيد لتجسير الهوة العلمية والتقنية بينها وبين المجتمعات المتقدمة.

ولنا أن نتصور مدى ما تحتاجه مجتمعنا من الجهود المحنية والعمل الدؤوب، كي تلحق بركب هذه المجتمعات، خاصة اذا ما تصورنا أن السواد الأعظم من أبناء مجتمعنا العربية مازالوا يلظعون تحت وطأة الأمية الجهالة بل حاجتهم اليوم إلى محو امية الحاسوب كي يضعبوا خطوطهم الأساسية على طرق التقدم العلمي والتقني، وخوض معركة النهوض الحضاري بأسلحة العلم والعرفة التي تصنع متغيرات هذا العصر.

على إن إشكالية الأمية التي تعانيها مجتمعنا

العربية نوعيها هذين لأن قلق حائلٌ دون إحراز التقدم العلمي والتقني إذا لم نضع يدينا إيماناً بحتمية التغيير وضروته وتحول هذا الإيمان إلى إرادة سياسية، وعمل منهجي يتصلط به الشعب الفكرية والعلمية والتقنية من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية والفكرية والتقافية والإدارية، لتعميم ثقافة التغيير وبناء العقل المنظم المؤهل لتحقيق التقدم المنشود، ومنهجية علمية تجتنب السقوط في الأعراس الجانبية المضاعفة للتفرد والتي أخضعت مجتمعنا العصر الرقمي

على نطاق اوسع، والذي من شأنه أن يزيد من معدل الإصابات في صفوف الأمريكين.. وكما رأينا في الفلوجة وتعفر فإن التأثير الواقع على المدنيين العراقيين سيزيد من احتمال تعرض العراق للتلوث، وهو البلد الذي يئن مجتمعه الآن تحت وطأة الأحداث.. إن ثلاثة اعوام من الاحتلال الأمريكي قد ادى إلى توتر العلاقات الدقيقة أصلاً والقائمة بين مكونات المجتمع العراقي في الوقت الذي يحتاج فيه العراق إلى مرحلة لتتقدم فيها الجراح.. إن السنة الثانية والعرب والاكتراد، سيسعون وهم في خوف متزايد إلى حماية أنفسهم بقوة السلاح.. كما أنهم سيعملون كذلك على تحويل وحدات الشرطة والجيش الحديثة النشوء إلى ميليشيات معادية احدھا للأخرى، بل هو الأمر الذي بدأ الاكتراد والشيعية بالقيام به فعلاً.

إن النتيجة المحتملة ستزيد كثيراً من عدم الامن اقليمياً.. ولعل ذلك لن يتضح في الحال، ولكن عدم الامن خلال العقود القادمة سيخلق ظروفًا يكون فيها الحروب معها أمرًا محتملاً، ليس فقط ما بين فئات الإنشاع والبعية الرئيسية في المجتمع العراقي وضمن كل واحدة منها أيضاً، وإنما في الإطار الجاوره، وإلى أن تبلغ الأمور إلى هذا الحد فإن من المؤكد حدوث هجرة قسرية للسكان داخل العراق بكل ما يترافق من تعامه ومرارة، مع احتمال حصول تحركات اجنبدية.. إن هذه التائثرات سيكون لها نتائج مهلقة لا يمكن التنبؤ بها.

وستزداد كذلك بالتأكيك ما تتكده القوات الأمريكية.. إن القادة العسكريين والمخططين العمليات، الأمريكين منهم والبريطانيين، وهم تحت الضغوط ويتعمدون الإصابات، سيحضرنون لغرض التقليل من الإصابات إلى استخدام قوّة عاتمة وحشية على حد تعبير اللواء نغفل إيلون-فوسر، كما ورد في مقالة كتبتها في المجلة العسكرية الأمريكية «مليجناري ريفيو»، كان اللجوء إلى استخدام مثل تلك القوّة قد جرى في الفلوجة وتعفر.. إن السيناريو الأكثر احتمالاً هو أن تنتقل القوات الأمريكية إلى القواعد الواسعة الجديدة، ومنها سيسخدمون القوّة الجيدة.. إن إيطار القرى والمدن العراقية بالقنابل، مهما كانت جراحية، ومهما كانت وسائل الاستخبارات التي توجهها دقيقة، ستؤدي إلى أن ينظر إلى امريكا كمتناسد قاسي القلب، عدم الإنسانية، ومجول على التخريب.. إن استخدام القوّة الجوية سيثبت أنه مائة تلحق قوى إرتدادية الأفعال مستنّج بوزها المزيد من القوضى وتجعل العراق بلداً يستحسسى على المحرم.. إن تلك القوّة الجوية ستساقها محمات مائة فاكثر فتكون النتائج إحداهن المزيد من اليأس والمرارة لدى الناس، وما إن يثبت هذا اللجوء إلى القوّة عدم فقايتها أو عدم فعاليتها حتى ستندرج امريكا، كما ستندرج اسرائيل وجنوب افريقيا في قبل الی المرکز في كانتونات، بمعنى أنها، في سعيتها طلب الامان ستقوم بإنشاء مناطق معزولة احادها عن الأخرى بجواجز او مناطق محرمة لا تستلعب

# عن العلاقات اليمنية الخليجية

والاعتكاسات الإيجابية لهذه العلاقة على مستقبل علاقات البلدين، ولأنه أن الدعم السعودي الذي قدمته دولة الإمارات لليمن.

يضع نصف مليارد دولار في مؤتمر المنحنيين الذي انعقد لأول شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي في لندن دليل على أن علاقات البلدين دخلت مرحلة أفضل ستستمرز بزيارة الرئيس اليمني المرتقبة للإمارات، ولأنه لن أن هناك ثقة حقيقية في علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي وأن ما يجري الآن من عملية تاهيل لإقتضيات اليمن شراكة فكلجية غير مسبوقة سيعني بانتخصل نجاح زيارة الرئيس صالح للإمارات وتحقيقها كل النتائج المرجوة منها.

هذا الحديث عن علاقات اليمن العتيادة مع الإمارات والتي تحت مظلة كذلك مع بقية دول الخليج يقوينا للمحث الأهم حول توافق المنصحن للإسائة إلى العلاقات اليمنية الخليجية. والتأني بيننا على إن العلاقات التي تواجهانا مع دول الخليج من شأنها أن تكون نقطة الانطلاق لتجسير الهوة بيننا وبين المجتمعات الخليجية وهذه وعادة ما

قد استعادت علاقاتها السياسية بشكل أو بآخر مع العراق في السنوات التي سبقت الغزو الأخير ولسقط نظام صدام حسين، أما بعد سقوطه فقد وجدت جميع دول المنطقة أنها منعبا بالتأخر وبعضها البعض أكثر فاكثر، ولأنه أن ذلك كان من الأسباب المباشرة لمزيد من التقارب اليمني الخليجي.

لقد تطورت العلاقات اليمنية الخليجية خلال السنوات الأخيرة ووصلت ذروتها في تبنى مجلس الشعاون الخليجي لمشروع تاهيل الاقتصاد اليمني ليوكن اقصاديات الخليج الكويت رغم أن كل ذلك أصبح جزءاً من التاريخ وقد تجاوزوه الجميع ما في ذلك دولة الكويت التي اعادت مع اليمن علاقاتها المتميزة التي سبق تعهدها منذ عام ١٩٩٩م وحتى الآن. وأسهمت بفعالية في مؤتمر المنحنيين بلندن، وقدمت ما يتتقد أنه الدعم الذي لن يخلق حالة من الصراع والخلاف بين الحكومة والسران لديها إلا من الواضح أن القيادة والحكومة الكويتية قد اتخذتاً قراراً لا رجعة فيه بعدم السماح لأي كان بإعادة التوثر لعلاقات الكويت ليس فقط مع اليمن بل مع بقية الدول التي كان الكويت سلبى من التدخل الجولي لتجسير الهوة بينها وبين المجتمعات الخليجية.

بالطروف السياسية السود في المنطقة اختلف تماماً عن ظروف السبعينات، ولأنه أن المجتمع يتذكرون أن جميع دول الخليج عدا الكويت كانت

تسعى جامدة لتحسين قدرات خريجها وتوسع

القاعدة المعرفية لطلابها وتمكينها كل في تخصصه. وتهدف لإسباب الدارسين المهارات الضرورية لحل المشكلات والتفكير الناقد والإبداعي، ومهارات التواصل بعدة لغات، ومهارات التعلم الذاتي والمستمر واستخدام التقنيات الحديثة

وتكنولوجيا المعلومات ليمتص الطالب من تحقيق صوحاتهم هي المستويين التعليمي والوطني.. وتسعى الجامعات اليمنية لتساير قدراتها المؤسسية والإسهام لوضع التطوير المتكاملة الفعال والتنسيق والتجارية مع وزراء التعليم العالي، لتكتمن من التوجه والإيراف على التطوير المستمر لها، وفتح برامج جديدة لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي، الدولي، وتهدف الجامعات اليمنية لإعداد تاهيل العاملين في مختلف أسسها الآرارية والإكاديمية والفنية بما يتناسب مع متطلبات الجوده والتوسع، وذلك من خلال إنشاء البرامج التدريبية والقيامه للدراسة والتدريب، وربط الجامعات بشبكة معلومات واتصالات خاصة داخلياً وخارجياً لواجبة التطورات العلمية في مختلف المجالات، كما تهدف الجامعات لتأسيس البنية الوطنية للجوده والإعتماد الأكاديمي، وتوفير الموارد الضرورية للبنية التحتية للجامعات وإعادة ميثقتها لتعزير النوع والحشد من الشراكات في برامجها وخدماتها وتوقيع مصانع تحويلها وحاوله تنمية مواردها.. كما تسعى الجامعات اليمنية لتعزيز مفاهيم الديمقراطية لتقوية الوحدة الوطنية، والمشاركة في التعاون والتنسيق لتعزيز التكامل بين الجامعات اليمنية حيث تؤكد على بناء الشخصية المتكاملة للطلاب المرتبطة بالبحث العلمي وخصوصية ثقافتهم لتعزيز القدرة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي وتطوير وتحسين جودة التعليم والبحث العلمي ودعم المجتمع، وترتبط هذه الاهداف لمجموعة من البرامج والأنشطة التنموية تم ضمها للخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١١م للتعليم العالي والبحث العلمي.

وتبرز الجامعة ووظيفتها في خدمة المجتمع المدني والتعليم والبحث العلمي فيما تنمته ونسعي من أهداف، التي تنبع الفرصة لشرحة كثيرة من الطلاب للالتحاق بمؤسساتها العلمية المختلفة وخاصة تلك المناطق الريفية والمحافظات، كما أنها

### إدارة التغيير.. فلسفة إدارية للجامعات اليمنية

■

■

والدور في تطوير وتغيير الكفايات الإدارية من خلال الترويج التربوية المستمرة والتواصل. وبعد التدريب الإداري موضوعاً أساسياً وذا أهمية خاصة إذا ما طرح أنموذج لإدارة التغيير، فإن ارتباط مباحث الكفاية بالكتابة الإبداعية لا يؤولون لهما دون الأخذ بحتمية اللذين لا يمكن ومنهج تطبيق هذا التحول واستيعابه، ففي الأدوة التي عقدها المجلس الاستشاري بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية عام ١٩٩٩م بخصوص التسليم العالي وسوق العمل نصت المادة (١٢٤) من الدستور بتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والأفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية.. من خلال تقسيم الدراسات والمفترحات التي تساعد الدولة في تنفيذ استراتيجياتها التنموية على ضوء المتغيرات المستجدة المتعلقة بالإصلاح الإداري وتحسين وخدماته. وقد درج المجلس الاستشاري ضمن برنامجه التعليمي لعام ٢٠٠٠م قضية التعليم العالي، وأشرات وطاق النقوة إلى أهمية تكريس القدرة على التكيف مع التغيير المستمر بحيث يتم بسرعة وكفاءة.

كما تم عقد الدورة العاشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في عام ٢٠٠٥م لبحث والتي تم عقدها في العاصمة صنعاء على طراز التميز والإبداع في التعليم العالي، وتم تحديد عدد اهداف استراتيجية أهمها تطوير وتعزيز القدرة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي وتطوير وتحسين جودة التعليم والبحث العلمي ودعم المجتمع، وترتبط هذه الاهداف لمجموعة من البرامج والأنشطة التنموية تم ضمها للخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١١م للتعليم العالي والبحث العلمي.

وتبرز الجامعة ووظيفتها في خدمة المجتمع المدني والتعليم والبحث العلمي فيما تنمته ونسعي من أهداف، التي تنبع الفرصة لشرحة كثيرة من الطلاب للالتحاق بمؤسساتها العلمية المختلفة وخاصة تلك المناطق الريفية والمحافظات، كما أنها

وتوقير ما أمكن من إصدار القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية التي تنظم العمل الجامعي بجمع مسنوته، والتي تحرص من خلالها على

تصنين العمل الجامعي وبالتالي تجويد مخرجاته.

